

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

العدد 8، 2010، N°

ISSN : 1112-6604

« الأزمة المالية العالمية الراهنة » .. « مقارنة نظرية »

نورالدين جواوي - المركز الجامعي بالوادي .

ملخص :

حاولنا من خلال الدراسة إلقاء نظرة مفاهيمية على « الأزمة المالية العالمية الراهنة » عبر « مقارنة نظرية ترمونولوجية » نعالج ضمنها بقدر المتاح ما نعتقد أنه أساسها، كونها بحسب ما نرى ترتكز على « أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية »، ذلك بدءاً بقراءة زمنية طفيفة في مسارات التكون التاريخي للأزمة، ومن ثم التنقل إلى تفكيك اقتصادي دقيق لمفردات تركيبها اللغوية، من مثل : الفحوى النظري لمفردة « الأزمة »، المفهوم الاقتصادي لكلمة « القرض »، والمدلول المصرفي من « الرهن » ... الخ . لتعبر بعدها صعوداً إلى الولوج منهجياً ولو بحياء ضمن بعض القضايا ذات العلاقة التحليلية المباشرة بها . أي الأزمة . ك : ظاهرة « الفقاعة الاقتصادية » (العقاري تحديداً)، إشكالية « التدويل »، وأطروحة « الرأسمالية » و « التطرف الرأسمالي » وجدلية فناء « الرأسمالية » بها . أي الأزمة الراهنة . أو مدى قدرتها . أي الرأسمالية . على تجديد نفسها عبرها ... الخ

مدخل :

صيف عام 2007، هز « الاقتصاد العالمي » وفي عمقه « اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية » أزمة مالية خانقة يعتبرها الكثير الأسوأ منذ أزمة ثلاثينيات القرن الماضي^{xxvi}، وقد بدأت إرهاباتها وكشرخ ضمن « قطاع العقارات » الأمريكي، تحديداً منه فرع الائتمان في « قروض الرهن العقارية » المتعلقة بالشراء المُقسَّط ل « المساكن »، ومن ثم تصاعدت مدياتها ملقية بضلالها على « أسواق المال » (أو « البورصات »)، ونحن لا نزال منذ ذلك وإلى حد الساعد نناضل من أجل عدم تفاقمها إلى مستوى « أزمة اقتصادية » قد تعكر بشدة وبشكل مزمن مسارات نمو « الاقتصاد الحقيقي » الأمريكي والعالمي المتعثرين أصلاً منذ عقود .

نظرياً، وتأريخياً وبين مناقشة « الأسباب » والمرجعيات، الجدل حول « الحلول »، وقبل كل ذلك التساؤل عن « المفهوم »، « الأزمة » في عمقها جد معقدة، تداخلت ضمنها وبشدة حزم لا متناهية من الأحداث التاريخية، الوقائع والمقترحات الاقتصادية، الخلفيات والرؤى السياسية، والآثار والمخاوف الاجتماعية ... الخ، ناهيك عن كونها . وكما لمخنا آنفاً . « أزمة أصول مالية رديئة » تم الاكتتاب بها وضمتها مؤسسات مالية أمريكية جد ضخمة، وتم تداولها ضمن سوق ل « الأوراق المالية » ليس أمريكي بقدر ما تكتسيه صبغة أكثر من عالمية، تقدر قيمته السوقية بأرقام فلكية، ويبلغ حجم « التداول اليومي » فيه أكثر مما يمكن تصوره بين مستثمرين ينتسبون لأكثر من جنسية اقتصادية، جغرافية، عرقية، طائفية ودينية ... الخ .

كل ذلك، قد لا يذكر أمام مفارقات « الجغرافيا الاقتصادية » التي تضمينتها « الأزمة » من خلال إشكالية الامتداد الأفقي والعمودي (أي « الانتشار »، « التدويل » و « التعلم ») التي رافقتها، ووفق أكثر من بعد : بين الشعب في « الأسباب »، الامتداد ب « الأثر والانعكاسات »، والتوسع عالمياً في طرح « الحل » بين ما يرتقب، يقترح وينظر ل « البديل » على أنقاض « الرأسمالية الليبرالية الراهنة » التي يرى أنها تختصر، وبين من يحاول التبرير إلى أنها . أي الأزمة . تنتمي إلى « الرأسمالية »، وما هي إلا اختلالات صحية تفرضها الجدلية التاريخية بقُدرة « الليبرالية الراهنة » تجاوزها و « تجديد نفسها »^{xxvii} لترتقي إلى مستوى نظام أكثر تماسكاً .

على ضفاف ما تفرزه الفقرات السابقة من أفكار، ومن خلال مضمون هذه المساهمة العلمية النظرية سوف نحاول إلقاء نظرة مفاهيمية على « الأزمة المالية العالمية » الراهنة عبر « مقارنة نظرية » ترمونولوجية نعالج ضمنها بقدر المتاح ما نعتقد أنه أساسها، كونها بحسب ما نرى ترتكز على « أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية »، ذلك :

1. بدءاً بـ « قراءة زمنية » طفيفة في مسارات تكونها التاريخي .
2. ومن ثمّ التنقل إلى إجراء « تفكيك اقتصادي » دقيق لمفرداتها عبر : تحليل الفحوى النظري لمفردة « الأزمة »، المفهوم الاقتصادي لكلمة « القرض »، والمدلول المصرفي من « الرهن » ... الخ .
3. لتعبّر بعدها صعوداً إلى الولوج منهجياً ولو بجياض ضمن بعض القضايا ذات العلاقة التحليلية المباشرة بها . أي الأزمة . ك : ظاهرة « الفقاعة الاقتصادية » (العقاري تحديداً)، إشكالية « التدويل » للأزمة، أطروحة « الرأسمالية » و « التطرف الرأسمالي » وجدلية فناء « الرأسمالية » بها . أي الأزمة الراهنة . أو مدى قدرتها . أي الرأسمالية . على تجديد نفسها عبرها ... الخ .

1. « الأزمة المالية العالمية الراهنة » ... قراءة تاريخية :

يرى « ريتشارد ران » الخبير الاقتصادي بمعهد « كيتو » بولشطن، ومدير « المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي » أن جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أن : المشاكل بدأت منذ العام 1938 إبان إدارة الرئيس « روزفلت » لـ « الولايات المتحدة الأمريكية »، عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية بإشراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء « الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني » المعروفة عموماً باسم مؤسسة « فاني ماي » بغرض شراء « رهون العقارية » من المصارف، والتي . أي « فاني ماي » . احتكرت « سوق العقار الأمريكية » بشكل شبه مطلق بفعل عديد الامتيازات التي منحت لها . وبعد قرار خصوصتها من قبل « الكونغرس » العام 1968 بشكل شكلي، وبدلاً من بتفكيكه وتحويلها إلى مؤسسة خاصة على نحو حقيقي، قام « الكونغرس » بعد عامين . أي 1970 . بتبني شركة أخرى هي « فريدي ماك » لتكون المنافس لها .

وعلى مدى نصف القرن الماضي والست سنوات ما قبل حدوث « الأزمة »، استمرت « المؤسسات المالية » في « الولايات المتحدة الأمريكية » باضطراب في منح قروض رهن عقارية مرتفعة المخاطر، كما وسمحت تلك المؤسسات لمعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها، نظراً لوجود المؤسسات . أي « فاني ماي » و « فريدي ماك » . اللتين سوف تشتريان تلك الرهون، وتحوّلها إلى « صناديق استثمارية » مضمونة، تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر .

وبشكل عام يرى « عبد المجيد قدي »^{xxviii} أن هنالك عاملان على الأقل قد ساهما في تشديد « الأزمة » : الأول، كان استخدام « أدوات مالية » غير معتادة ربطت بشكل أو بآخر بأسعار « المساكن » وقيم الضمانات التي أعطيت « القروض » على أساسها . وتم تسعير تلك الأدوات المالية وفقاً لـ « نماذج اقتصادية » معقدة وليس نتيجة معاملات السوق . وحيث انخفضت قيمة تلك « المساكن » و « الرهون » فأصبحت أسعار تلك « الأدوات المالية » أقرب إلى المستحيل .

والعامل الثاني : الذي ساهم في انهيار « أسعار المساكن » هو التزام الحكومة الأمريكية بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل أسعارها، وقد وضع الضغط على « الدائنين »، وبموجب هذا التزام تم بيع « المساكن » للأشخاص ذوي « المداخيل » المنخفضة والذين يفتقرون إلى ضمانات تمكنهم من تسديد حتى « القروض العادية » .

2. « أزمة قروض الرهن العقاري » ... تفكيك ترمونولوجي :

ضمن الإطار العام لما نود طرحه فيما تعلق بمفهوم « الأزمة المالية العالمية الراهنة »، ومنهجياً نعتقد بأهمية التفصيل المصطلحي الآتي لكل مفردة تتربك منها إشكالية « أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية » هذا الاعتقاد نرى أنه يتركز في حجة أهميته على غير قليل من براهين موضوعية، لعل أولها وأكثرها أهمية هو : أن القصور في فهم الكثير منا لها . أي « الأزمة » . لا يكمن في درجات تعقدها (والتي لا يمكن تجاهلها) بقدر ما يكمن في عدم الوعي الجيد بحدود « المعنى الاقتصادي » الدقيق للمفردات المشكلة لتكوينها اللغوية، ما يركب أزمة جهل مركب بـ « الأزمة المالية الراهنة » :

1. فما هي « الأزمة » ؟ وكيف ينظر « علم الاقتصاد » لماهيتها وفحواها ؟ ومتى تدق لها نواقيس الإنذار ؟ وعند أي مدى يجب تدويل أو عولمة عمليات إدارتها أو حلها ؟ وما طبيعة الجدل حول فناء « الرأسمالية » بها أو تجديد نفسها عبرها ؟ وهل « الرأسمالية » فعلاً نظام مؤلّد لأزمات وإشكالات النظام الراهن ؟ أم أن القضية لها وجه آخر متعلق بأطروحة بـ « التطرف الرأسمالي » من حيث منابعه ومرجعيات تصرفاته ؟

2. وما هو « القرض » ؟ وما هو مضمون أطروحة التفرقة بين « القرض » و « الدين » ؟ وكيف يمكن أن يشكل « القرض » مستنفعا استثماريا أو أن يخلق أزمة مالية، سيما وأنه لا يُمنح إلا بحزم من ضمانات ووثائق متعددة الأختام، كما وأنه يعتبر « حالة صحية » في الاقتصاد لا تطرح إشكالات بقدر ما يثير غيابها العديد من التحفظات الاقتصادية والقانونية ؟
3. وما مدلول « الرهن » ضمن أدبيات « علم المصارف » ؟ وأين المشكل في منح قرض بضمان عقار ؟ خاصة وأنه . أي الرهن . لا يمنح إلا إذا فاق ثمن المرهون إجمالي « قرض الرهن » ؟ وكيف يُنظر لـ « العقار » كـ « متغير اقتصادي » ؟
4. وقبل كل ذلك، ما وضع تلك المفردات ضمن « التشريع الأمريكي » .
- بطبيعة الحال، نحن ندرك أن التساؤلات أعلاه ذات عمق مفاهيمي سحيق، وأن الولوج ضمن تفصيل إجاباتها أكثر من أن تحتضنه هذه المساهمة العلمية محدودة الصفحات ومحددة الغايات، ولكن ذلك لا يمنع من التطرق لها بقدر المتاح كالاتي :
- 2.1. « الأزمة » بين .. إشكال « النمط »، سجل « التدويل » وأطروحة « فناء الرأسمالية » :
- بشكل عام، يعتبر التناوب بين حالي « الاستقرار » و « اللا استقرار » مشهد طبيعي، وضروري للحرك عبر ديناميكية التطور، وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكراً وممارسة ... الخ . وفي « علم الاقتصاد » (وعلى غرار البقية) يرى الكثير أن حالة من « لا استقرار استثنائية وقصيرة الأجل » ضمن الدورات العادية (فيما يمكن وصفه بـ « الأزمة »)، هي حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو (نؤكد على مفردة الاستثنائية وقصر الأجل وليس الديمومة وطول الأجل) .
- أولاً . جدلية « التطرف الرأسمالي » وإشكالية « نمط الأزمة » :
- ضمن الإطار السابق لمفهوم « الأزمة »، فقد شكلت هذه الأخيرة وعلى مستوى حقلي « الفكر الاقتصادي » و « السياسة الاقتصادية » هبة، ونقطة التحول الجوهرية في تطور « الرؤى الاقتصادية » المفسرة للأحداث الجارية، أو المؤصلة للمتوقع، المرتجى أو المنشود من « السياسة الاقتصادية » المنتهجة أو المخططة، فكل « النظريات الاقتصادية » وغيرها توالدت على أنقاض إخفاقات من سبق (أي أزمتها الفكرية)، ووضعت في تفسيراتها اختلالات كبذور أزمتها وكأسس لمن هو آت^{xxix}، كما أن كل « السياسات الاقتصادية » وغيرها ترمت زلاتها وتحسن أداءها بردم نقائص انتابت ما قبلها (أي محدوث أزمتها)، مانحة عبر نقائصها فرصة لما بعدها ليحل محلها أو يصلح خلل أحدثته أو لم تستطع إيجاد حل له ... وهكذا وإلى غالية اليوم لا تزال تلك الديناميكية تفعل مفعولها فكراً، وممارسة . وعليه فالمشكل إذاً في « الأزمة » (أو حالة « اللا استقرار ») ليس في ذاتها، بل في ارتقائها من وضعها الاستثنائي (قصير الأجل) إلى حالتها النمطية (أو الدورية) طويلة الأجل . والأكثر من ذلك أن مشكلها لا يكمن في حالتها تلك أيضاً، بقدر ما يكمن في « أثرها السلبي الهيكلي متوسط وبعيد المدى »، أي أنه لا يمكن موضوعياً اعتبار « خلل » ما « أزمة » إلا إذا أحدث اختلالات سلبية، وارتدادات هيكلية طويلة الأجل . وعليه ووفق هذا التحليل، يطرح السؤال نفسه :
- هل مشكل « الرهون العقارية الأمريكية » أزمة حقيقة هيكلية ؟ أم أنه « خلل اقتصادي » طفيف ؟
- المشكلة اليوم خضمت المرحلة الراهنة من تطور « الرأسمالية » . أي مرحلة « الليبرالية الجديدة » والتي تدعى عند العوام بـ « العولمة » . الملاحظ أن « الأزمة » وحالات « اللا استقرار » الاقتصاديتين تخلصت من سمتها « الاستثنائية قصيرة الأجل » الصحية تلك، وباتت ظاهرة « نمطية دورية طويلة المدى » تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات « الاقتصاد الرأسمالي »، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يدعى بـ « اقتصاد الأزمت »، خاصة وأنه تزامن مع بروز ظواهر خطيرة :
- ظاهرة « التسليع » (تغليب المنطق المادي السلعي) : المرتكزة أساساً على إضفاء « الطابع السلعي » على العالم، و« تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد وحساباته أكثر من أي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي تتراجع تدريجياً وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية »^{xxx} .
 - ظاهرة « الأميلية » : (تغليب رأسمال) المرتكزة أساساً على إضفاء « الطابع المالي الرأس مالي »^{xxxi} على العالم بعد تسليعه، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بـ « رأس المال » فقط، « المجازفة »^{xxxii} و « التربع »^{xxxiii} في « البورصة » (الاقتصاد الوهمي) أكثر من اهتمامه بـ « الصناعة أو الزراعة »، « الاستثمار » و « الربح » في « الاقتصاد الحقيقي » .
 - ظاهرة « التوريق »^{xxxiv} (تغليب منطق « الأوراق المالية ») : المرتكزة أساساً على إضفاء « الطابع المالي » على سلع تجارة العالم، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بـ « الأوراق المالية »، « العقود المستقبلية » في « البورصة » (الاقتصاد الوهمي) أكثر من

اهتمامه بما يمكن أن ندعوه بـ « السلع الحقيقية ». وفي « الولايات المتحدة » قامت المصارف تحويل « القروض العقارية » إلى « سندات » مغطاة بتلك « القروض » (أي تم توريق « القروض العقارية ») ومن ثم طرحها في « أسواق رأس المال »، وهو ما منح « الأزمة » الراهنة عالميتها، سيما وأن : حجم تلك « السندات المورقة » والمغطاة بـ « قروض الرهن العقاري » قد بلغ نهايات العام 2007 حدود الـ 10 آلاف مليار دولار أمريكي، متضاعفاً بما يقارب الثلاث مرات عما كان عليه العام 1997، واستحوذ سوقها على أكثر من 40 % من سوق السندات الأمريكي^{xxxv}.

وبالرغم من أن أصحاب خطاب « الليبرالية الاقتصادية الراهنة » بمن فيهم « صندوق النقد الدولي » و « البنك العالمي » وغيرها ... الخ يعترفون بشراسة تلك الأزمات وحالات « اللا استقرار » و«مخاطرها»، إلا أنهم في ذات الحين يزعمون إلى اعتبارها « مخاطر تحت السيطرة »، بمعنى أنه يمكن تفاديها بقليل من الحيلة فقط، وبقدر طفيف من القواعد والتشريعات التنظيمية لا غير . وبقدر ما يمكن تقبل فكرة وضع « الأزمة » بوضعها الحالي داخل إطار السيطرة كما يزعم موالوا « الليبرالية الراهنة »، بقدر ما يمكن القول بأن تقبل هذا الخطاب يخضع إلى وهمين :

- أولاً، تناقض حاد : فالقدر الطفيف من القواعد والتشريعات التنظيمية تلك، وعلى مستوى عمقه يصب في غير جوهر « عقيدة العولمة الراهنة » التي يعتنقها أصحاب ذلك الخطاب أنفسهم، باعتبار أن حل تلك التشريعات تنتمي إلى « الحماية الاقتصادية » وبالتالي فتطبيقها هو نفس لـ « العولمة » بقواعد خطاب الترويج لها (وهذه مفارقة والتفاف على الذات) .
- ثانياً، أن قدرات السيطرة تلك تخضع للموقع « الجيو اقتصادي » لتفجر « الأزمة » و« حالة اللا استقرار »، فاقترادات البلدان الصناعية « هي المراكز القادرة وحدها على احتواء الهزات وامتناس آثار التقلب المفاجئ في الأسواق، باعتبارها تتعامل مع « الاقتصاد العالمي » من ناحية موقع القوة والتأثير، وتمتلك سياستها والاقتصادية قدرات هائلة التعامل مع الأزمات، وأدوات فعالة للتخفيف من آثارها أو تجاوزها . أما في حدود إطار جغرافيا اقتصاديات « الدول النامية » فيستحيل تقبل فكرة مقدرة هذه الأخيرة على إدارة الحد الأدنى من « الأزمة » وتجنب آليات التخريب الهائلة فيها، كونها تتموقع في « السوق العالمية » كأطراف ضعيفة، متأثرة بالأحداث^{xxxvi}.

ضمن الطرح السابق، تبرز جدلية « الرأسمالية » و« التطرف الرأسمالي »، وتطفوا معها حقيقة ما نكره دوماً، أنه^{xxxvii} : منهجياً، وعلى مستوى عمليات التحليل والنقد، ومن ثم الاتهام أو إبراء الذمة، هنالك بديهية يجب عدم تجاوزها في حين كان المرتجى « النقد الإغنائي » وليس « النقد الإلغائي » هي : أنه لا يجوز تقييم أي « فكر » من خلال سلوكيات معتنقيه، بل يجب مناقشة كل « فكر » عبر تحليل أسسه ومركزاته النظرية وليس الممارسة، بمعنى أنه : يجب الفصل بين ما هو إيجابي وما هو سلبي في « البناء الرأسمالي » وضمن هيكل « رأس المال » من خلال اعتماد قاعدة : ضرورة عدم الإقحام القسري لتصرفات سلوكيات ومرجعيات « التطرف الرأسمالي » ضمن ملف نقد « الرأسمالية » في حد ذاتها . وبأكثر وضوح، نعتقد أنه يجب إبراء « الرأسمالية » أو « رأس المال » من مسؤولية كونها قد أنجبت « تطرفاً رأسمالياً » أساء لسمعتهم وشوه صورتهما، فسلوكيات ذلك « التطرف الرأسمالي » ليست بالضرورة تستمد شرعيتها المطلقة على الدوام من « الفكر الرأسمالي الصرف »^{xxxviii} الذي وضعت أسسه نهايات القرن الثامن عشر .

وإذا ما سلمنا بمستويات الصحة التي قد يتضمنها الكلام السابق، نكون بصدد التوقف عن استنتاج جوهر مفاذه أنه : يجب أن نكون حذرين في حين أردنا وضع « رأس المال » ضمن قفص الاتهام فيما تعلق مثلاً بإحداث « الأزمة الراهنة »، بمعنى أنه يجب الفصل بين « الفكر الرأسمالي الخام » وبين « السياسة الاقتصادية الرأسمالية الراهنة المطوقة » والتي تستمد مرجعيات وآليات عملها من منابع « التطرف الرأسمالي » أكثر من كونها انعكاس ميداني لمبادئ رأسمالية نهايات القرن الثامن عشر، ذلك حتى تكون معالجاتنا للقضية أو لـ « الأزمة » الراهنة أو غيرها يغلب عليها الطابع العقلاني والعلمي، فتكون النتائج حول الحلول أو البدائل (الملغية أو المعدلة) ذات طابع عقلاني وعلمي أكثر من كونها إفرازات لتعصب فكري وتطرف سلوكي يبغيض « الرأسمالية » لأنها فقط « رأسمالية » .

ثانياً . سجل « التدويل » وأطروحة « التعولم الثلاثي » :

الأعمق من كل ذلك، وإضافة إلى التحليل السابق، وما أفرزه ما تداعيات استفهامية، إضافة سمة « العالمية » على « مشكل سوق قروض الرهن العقارية الأمريكية » بحاجة إلى الكثير من الجدل حوله، باعتبار أن « تدويل » الظاهرة اقتصادياً . وأي كانت . يقتضي

استحضار غير قليل من المؤشرات الاقتصادية ذات أكثر من البعد الواحد، وعليه : فهل مشكل « قروض الرهن العقاري الأمريكية » أزمة عالمية حقيقة ؟ أم أنه خلل اقتصادي أمريكي فقط ؟

المشكل العام لإجابة التساؤلات السابقة، سيما منها ما تعلق بأطروحة عالمية الأزمة أو أمريكيتها، يمكن الفصل فيه بمنحنيين : أولاً، باعتماد منطق سطح « الجغرافيا الاقتصادية » . والثاني، انطلاقاً من تحليل عمق « البنية الاقتصادية » لـ « الاقتصاد العالمي » . قبل التفصيل في هذين المنحنيين حول منطقي « الجغرافيا » و « البنية الاقتصادية »، نعتقد بأهمية الركون عند الطرح التالي فيما تعلق بأحد زوايا قضية « تدويل الأزمة »، والمركب من الرؤيتين التاليتين :

المستوى (1) . يجب أن ندرك جيداً أن « الأزمة الراهنة » تجاوزت جغرافيا « الولايات المتحدة » دولياً وفق ثلاث مديات :

أولاً : بمدى « خلل اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط الضعيف » مع « الاقتصاد الأمريكي » خاصة منها « الاقتصاديات النامية » في قاربي أفريقيا وآسيا .

ثانياً : بمدى « مشكل اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط المتوسط » بـ « الاقتصاد الأمريكي » من مثل اقتصاديات أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط .

ثالثاً : بمدى « أزمة اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط المرتفع » بـ « الاقتصاد الأمريكي »، خاصة منها « الاقتصاديات الصناعية الكبرى » في قاربي أوروبا وآسيا .

المستوى (2) . أنه مذ أن هزت الأزمة « الاقتصاد العالمي »، والأطروحات تتوالد بين « التنظير » (أي وضع نظريات) والتنظيم (أي خطط سياسات) لها، لأسبابها، تداعياتها وآثارها ... الخ، ولعل أكثر ما نعتقد أنه حضني منها بالغ التركيز هي ما نصطلح عليه بقضية قنوات « التعولم الثلاثي » التي سلكتها تجاوزاً لجغرافيا « الولايات المتحدة الأمريكية »، وقفزاً فوق « قطاع العقارات » و « أسواق المال » الأمريكيين لتلقي ضلالها على الاقتصاد والسياسة الدوليين، وتثير تحفظات اهتمامات مختصي القضايا الاجتماعية وحتى الثقافية على مستوى العالمي ثلاثياً بين :

أولاً : تفشيها دولياً كـ « أزمة » (تعولم الأزمة) .

ثانياً : انتشارها عالمياً عبر تداعياتها وآثارها (تعولم الأثر) .

ثالثاً : توسعها عالمياً كإشكالية يجب حلها (عولمة الحل) .

وبالرجوع إلى منطقي « الجغرافيا » و « البنية الاقتصادية » حول إشكالية « تدويل الأزمة » فعلى أساس السطح، وباعتماد منطق « الجغرافيا الاقتصادية » المحددة لكيانات « الاقتصاد الدولي » فيما بينها، قد يكون من الصعب جداً تقبل فكرة « التدويل » المطلق وإضفاء السمة « العالمية » على « مشكل الرهن العقاري الأمريكية » باعتبار أن مجموع « الاقتصاديات الصناعية الكبرى » المتأثرة مباشرة بالمشكل لا يمثل جغرافياً سوى ما لا يزيد عن حدود 20 % من مجموع اقتصاديات العالم، وأنه وفي حال أضفنا مجموع الدول غير الصناعية المتوقع تأثرها حقيقةً بالمشكل، قد لا تتجاوز النسبة في ذروتها حدود نسبة 30 %، أي أن أكثر من 70 % من اقتصاديات العالم جغرافياً في منء عن المشكل، فعلى أي أساس وبهذا المنطق تمت عمليات « التدويل » للمشكل ووصفة بـ « الأزمة العالمية » ؟

ولكن، وفي الناحية الثانية، وعلى مستوى العمق، وارتكازاً إلى تحليل هيكل « البنية الاقتصادية » لـ « الاقتصاد العالمي »، قد ينحدر جدل « التدويل » إلى مستوى « طرح عادي »، كون أن « معامل الارتباط » بين « الاقتصاد الأمريكي » و « الاقتصاد العالمي » عضوي وبلغ « الذروة » منذ الأزل، وهو يتعاضد دورياً، فهو . أي الاقتصاد الأمريكي . يمثل ما لا يقل عن ثلث « الاقتصاد العالمي » استهلاكاً وإنتاجاً ... الخ، كما أن « الاستثمارات الأمريكية » في الخارج، وبغض النظر عن ضخامتها تمثل في كثير من الدول عصب الدورة الاقتصادية (وحتى السياسية والاجتماعية) .

كما أنه لا غرابة إذا كان « الدولار الأمريكي » يغزو كل العالم إما كـ « ودائع مصرفية » يهددها سعر صرفه على الدوام، أو كـ « مبلغ مكتنزة » ليست في منء عن ذلك، فالكل من مصلحته أن يبقى (وأن يُبقي على) « الدولار » مرتفعاً، وبالتالي أن يحقي اقتصاد « الولايات المتحدة الأمريكية » مزدهراً ومنتعشاً، هذا ناهيك على أن حجم « الاستثمارات الأجنبية » المباشرة وغير المباشرة في « الولايات المتحدة الأمريكية » يتجاوز كل المعقول، ويملكه الكثير من يحملون أكثر من جنسية جغرافية، عرقية ودينية ... الخ .

وإذا ما أضيف إلى نصيب « الاقتصاد الأمريكي » ذلك إجمالي أنصبة « الاقتصاديات الصناعية الكبرى » (ك : « الإتحاد الأوروبي » و « اليابان ») المتأثرة بـ « مشكل الرهون العقارية الأمريكية » من إجمالي « الاقتصاد العالمي »، قد تتجاوز النسبة حدود الـ 80 %، باعتبار أن نصيب « الاقتصاديات النامية » غير المتأثرة مباشرة بالمشكل من البنية العامة لـ « الاقتصاد العالمي » لا يتعدى عتبة 20 % . وعليه، وبطبيعة الحال، إذا اهتز ذلك الحيز الجغرافي الصغير (20 % جغرافياً) والمتربع على أكثر من 80 % من إجمالي « الاقتصاد العالمي »، فإن وصف « مشكل الرهن العقاري الأمريكي » بـ « العالمي » تقتضيه كل المعايير الاقتصادية، وتدعمه كل مؤشرات السوق الدولية وبيانات الاقتصاد العالمي، ولا مجال للشكل في علميته .

ثالثاً . « الأزمة الراهنة » وأطروحة « فناء الرأسمالية » :

مما سبق، تبرز أطروحة فناء « الرأسمالية » بـ « الأزمة المالية العالمية الراهنة » أو مدى قدرتها على « تجديد نفسها »^{xxxix} بما عبرها، وتطفوا إلى السطح جدلية « البديل » ممن يرى أنها تختصر . أي الرأسمالية .، وبين من يحاول التبرير إلى أنها . أي الأزمة الحالية . تنتمي إلى « الرأسمالية »، وما هي إلا اختلالات صحية تفرضها الجدلية التاريخية بقدر « الليبرالية الراهنة » تجاوزها و تجديد نفسها لترتقي إلى مستوى نظام أكثر تماسكاً . ولعل أهم ما يمكن أن نستحضره هنا، هو مقولة^{xl} : أن « الرأسمالية » كانت على الدوام (ولا تزال) قادرة على تجديد نفسها مع جديد كل مرحلة بفعل الموروث الفكري المتراكم تاريخياً لـ « الرأسمالية » في مجال نجاحاتها في إدارة أزمتها السابقة ومن ثم اكتساب قدرة هائلة على التجاوب، تجاوز واحتواء كل ما يمكن أن ينعكس عن الخلل سلباً أو إيجاباً .

2.2. كلمة « القرض » بين : « رداء الوضع القانوني » وتوليد « المستنقع الاستثماري » ...

بدءً، نرى أنه لا ضير من التذكير بأن عملية « الاقتراض » (التمويل الخارجي) في ذاته « سلوك اقتصادي » سليم، ضروري وبالغ الأهمية في « الدورة الاقتصادية » وأنه « حالة صحية » لا تثير أية تساؤلات، بقدر ما يثير غيبتها الكثير من التحفظات، فمحاسبياً خلاء « قيد القروض » في محاسبة الفرد (المعنوي أو الطبيعي) أو « الدولة » يفرض غير قليل من استفسارات اقتصادية وقانونية خاصة مع مسلمة أنه من النادر جداً بل ومن غير المعقول أن تتمكن « الأموال المملوكة الخاصة » من : توفير كل الاحتياجات، تغطية مستلزمات الإنتاج ونفقات التوزيع، تمويل خطط التوسع أو استراتيجيات الامتداد ... الخ . ولكن المفصل في المشكل، هو وكما نعتقد يكمن في نقطة التحول من حالة « القرض » إلى حالة « الدين »، باعتبار أنه وكما نقول دوماً : أن « الدين » هو « القرض » عند فوات « تاريخ الاستحقاق » وعدم قدرة المقرض تسديده فالمازق إذاً ليس في « القرض » بل في « الدين » : فكيف تحولت « قروض الرهن العقاري » في « الولايات المتحدة الأمريكية » إلى « ديون الرهن العقاري » ؟ .

أولاً . مازق « الوضع القانوني » :

في أبجديات لغة « علم المصارف »، يعبر « القرض » على « المبلغ المالي » الذي يقدمه « المصرف » كـ « ائتمان »^{xli} إلى عملائه وفق شروطه المعينة والمحددة مسبقاً، وعبر حزمة من عدة صيغ لسنا في الصدد التطرق لها، كل ذلك بعد الاتفاق على « سعر فائدة ربوي » يضاف إلى « أصل القرض » . والدفع يكون عبر أقساط بتواريخ استحقاق، ووفق جدول زمني محدد مسبقاً .

ول « القرض » تركيبة مفاهيمية معقدة، باعتبار أنه يمكن تفكيكه لحزمة من عدة أنواع وفق عدة معايير^{xlii}، نعتقد أنه وتحت سقف متطلبات ما نحتاج منها ضمن معالجتنا لأزمة « قروض الرهن العقارية الأمريكية »، يمكن التطرق فقط لنوعين أساسيين، هما :

- أولاً . « القرض الاستثماري » : و الموجه لإنشاء استثمارات ذات طابع ربحي، ويخضع عموماً إلى دراسة « جدوى مالية » دقيقة من طرف « المصرف المقرض »، ليتحدد من خلالها مدى « الكفاءة الاقتصادية » للمشروع المزمع استثمار أموال « القرض » ضمنه، فإذا كانت نتائج الدراسة المصرفية لجدارة المشروع إيجابية وتُظهر قدرة المشروع على تحقيق إجمالي عوائد قادر على تغطية « أصل القرض » وأعبائه الربوية (على الأقل) عند تواريخ الاستحقاق، تم الموافقة على الإقراض، والعكس إن ثبت العكس . ونظرياً على الأقل، قل ما تحدث هذه « القروض الاستثمارية » مشكلات أو أزمت، باعتبار أن معدلات الضمان التي يقدمها « المقرض » جد عالية، إضافة إلى كون المشروع المزمع صرف أموال « القرض » ضمنه، وكما ذكرنا سابقاً خضع لدراسات « الجدارة المالية » المدققة من طرف خبراء « المقرض » .

• ثانياً، « القرض الاستهلاكي » : والذي يُمنح وفق معايير أهمها « صافي الأجرة العملي » بعد استئصال بعض النسب القاعدية، ما يعني أنه أي القرض الاستهلاكي . غير خاضع في عموم الحال إلى دراسات « الجدارة والملاءة المالية » لـ « المقترض » خارج سقف « صافي الأجر »، باعتباره موجهاً أصلاً لاقتناء سلع للاستهلاك النهائي، كـ : شراء السيارات، المنازل والعقارات ... الخ . و « قروض الرهن العقاري الأمريكية » التي نحن بصدد دراستها تنتمي إلى ذلك النوع من « القروض الاستهلاكية » غير الخاضعة لتلك الدراسات المالية الدقيقة، وهو ما سوف يعطينا انطباعاً أولياً هاماً حول طبيعة تلك « القروض » المتسببة في « أزمة القروض الأمريكية »، سيما وإذا علمنا أنه بـ « الولايات المتحدة الأمريكية » وعلى غرار الكثير من الدول الأخرى، لا تقتضي الصيغة القانونية لـ « القرض الاستهلاكي العقاري » وفي حال إفلاس « المقترض » أو توقفه عن دفع الأقساط، حجز أي شيء من أملاكه عدا « العقار » الذي اتفق على شرائه بأموال « القرض الممنوح »، وهو ما سوف يجعلنا أمام وضع واضح لجوهر أزمة « قروض الرهن العقاري الأمريكية » ومدى

رداءتها القانونية وخطورتها الاقتصادية على « المصارف المقرضة » والنظام المالي بشكل عام .

وعليه، يمكن الجزم، بأنه ليس « القرض » في ذاته سبباً لـ « الأزمة الراهنة » أو غيرها، بقدر ما تكمن العلة في الإطار العام الذي أقحم ضمنه نظرياً وعملياً، كونه ومع كل ذلك تكتسي عقود إبرامه فخاً أكثر فتكاً، فيما تعلق بأعبائها الربوية (أو ما يعرف بـ « سعر الفائدة الربوي ») التي توضع في العقد بـ « نسب متغيرة وفق أسعار السوق »، فيبدأ منخفضاً لإغراء « المقترض »، ويرتفع ليتضخم معه ثمن « العقار » المبتاع عبره، ما يدفع بالمقترضين إلى حالة من الإفلاس .

والإشكالية تعقدت أكثر، باعتبار أنه خلال العقود القليلة الماضية، في « الولايات المتحدة »، وإضافة إلى هذا الوضع القانوني الرديء والخطير، وصنوا مع موجات « التحرير المالي » الحادة التي مست القطاع وغيره، تراجعت إلى الحضيض آليات « الرقابة المالية » على هذه « القروض » وغيرها وبشكل حاد، فبين تسعينيات القرن الماضي حتى العام 2006 تشير الكثير من الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة « الإقراض الخاضع للرقابة » تدرجت من حدود 80 % إلى أقل من 25 % . ناهيك عن تفاقم الكثير من مظاهر ضعف « الرقابة المصرفية »، بما في ذلك : تعدد الجهات الرقابية وتنوع طبيعتها بين اتحادية ومحلية، انخفاض الكفاءة البشرية ضمن قطاع الرقابة المصرفية وتفشي الفساد الإداري، تدخل الحسابات السياسية في السلوك الاقتصادي ... الخ^{xliii}، ما حدا بالمدير التنفيذي لـ « صندوق النقد الدولي » (دومينيك سترواس) إلى قول أنه : « من الواضح أن الأزمة المالية الراهنة ناتجة من تقصير رقابي وتنظيمي في الدول المتقدمة اقتصادياً ... ومن إخفاق حاد في آلية انضباط الأسواق ... »^{xliv} .

ثانياً . مغبة « المستنقع الاستثماري » :

غير بعيد عما سبق، وفيما تعلق برداءة الوضع القانوني لـ « قروض الرهن العقاري » : « السياسة النقدية والتسليفية الانفلاشية التي اتبعتها السلطات المعنية، وخاصةً رئيس المجلس الاحتياطي الفدرالي « آلن غرينسبال » (1987 . 2006) شكلت عاملاً مهماً في التسبب في « الأزمة المالية الراهنة »^{xlv} : أولاً، لأنها مكنت « الولايات المتحدة » من أن تستمر في الإنفاق بما يفوق إنتاجها، وبالتالي أن تستمر في أن تعيش على حساب مدخرات الدول الأخرى . وثانياً، لأن سهولة التسليف ووفرتة ساهما في خلق الجو الاستثماري المفرط في التفاؤل غير الواقعي وفي إطالة أمد هذه الظاهرة، ما ساهم بشكل مباشر في تضخيم ونفخ « فقاعة التسليف » . وثالثاً، لأن التسليف السهل كان قد مَرَّض السوق العقاري وسمح لـ « وول ستريت » المتلف بخلق « مستنقع استثماري » من استثمارات سامة لوُثت وأفسدت « النظام المالي العالمي » .

والأكثر من ذلك، أن « المصارف » وفي ظل حيوية سوق الإقراض، وسهولة الحصول على القروض، قامت برهن كل تلك « القروض العقارية » مقابل الحصول على قروض أخرى لإقراضها، وهكذا تتابعت العملية وتوسعت حلقات سلسلة الإقراض أفقياً وعمودياً بين « المصارف » و« المؤسسات المالية » فيما بينها، وبينها وبين الأفراد .. الخ، والمشكلة أن كل ذلك تم انطلاقاً من حلقة جد هشة، هي : « الجدارة المالية » للمقترض البسيط التي تتسم بتدنيها . بمعنى أنه تم تشييد « طابور مالي هائل وهمي » و« متشعب الأطراف، مرتكز على أصل واحد جد ضعيف، هو مدى قدرة أو رغبة « المقترض » على تسديد أقساط « قرض الرهن العقاري » الذي ابتلع به مسكناً .

وبكل يسر، ذلك الطابور عبارة عن « مستنقع استثماري » أدى بالفعل إلى إحداث أزمة حادة لكل من استثمر أمواله فيه .

2.3. « الرهن » بين : إشكالية « ملكية المرهون وصمام الأمان » ومعضلة « الفقاعة العقارية »

أولاً . إشكالية « العقار غير المملوك » ومشكل التخلي عن « صمام الأمان » :

لغويًا واصطلاحياً لا فرق بين مفهومي « الرهن »، باعتبار أنها تعبر عموماً عن إجراء توثيق « قرض » بضمان « عين »^{xlvi} أو قسم منه، أو بضمان « ثمن العين » كله أو جزء منه . وكل ذلك يتم عبر نمطين أساسيين، هما :

النمط (1) . الإقراض بضمان ثمن عقار مملوك لـ « المقرض »، وهذه الحالة واضحة .

النمط (2) . الإقراض بضمان ثمن عقار غير مملوك لـ « المقرض » . وهذه الحالة معقدة للعوام وتحتاج إلى توضيح لأنها أساس «

أزمة الرهن العقاري الأمريكية »، فـ « المصرف » يمنح « المقرض » قرضاً استهلاكياً بـ « الرهن العقاري » بضمان

ثمن « العقار » المزمع اقتناؤه عبر مبلغ « القرض » وغير المملوك للمقرض أصلاً . والمشكلة في « الولايات

المتحدة الأمريكية » وكما قلنا كان الأساس فيها هذا النمط من الإقراض .

كيف ... ؟ في الأصل، ومن أجل الحصول على « قرض استهلاكي » بنمط « الرهن العقاري » يتوجب على « المقرض » تقلص نسبة من « قيمة العقار » المزمع شراءه بـ « القرض » كـ « دفعة أولى » (وهي ما ندعوها نحن بـ « صمام الأمان » للقرض)، فعلى سبيل المثال، فيما تعلق بشراء سيارة عن طريق المصارف بالتقسيط، فـ « المصرف » يلزم العميل بدفع نسبة من قيمة « السيارة » كـ « دفعة مسبقية أولى » (وهي ما ندعوها بـ « صمام الأمان »)، ليقترض ما تبقى من ثمنها . ولكن داخل « الاقتصاد الأمريكي » مؤخراً ومع بلوغ « المنافسة » ذروتها في « سوق الرهن العقاري » تدرجت شروط هذا « القرض » إلى عتبة الـ « لا شرط »، فـ « الراهن » (المقرض) كان ملزماً بدفع ما لا يقل عن 20 % من « قيمة العقار » المزمع ابتياعه وانخفضت هذه النسبة (والتي ندعوها « صمام الأمان ») متدرجة إلى حدود 0 % مروراً بـ 10 % ثم 5 % إلى 2 % ... الخ، فأصبحت « قروض الرهن العقاري » في « الولايات المتحدة الأمريكية » دون « صمام أمان » .

وجوه المأزق، أنه تحت سقف تلك المنافسة الائتمانية الحادة، وضمن أدبيات « علم المصارف » الأمريكية، وإضافة إلى كل ذلك ظهر نمط متفح لـ « قروض الرهن العقاري »، فأمسى الحال أنه وفي حال ما إذا هوت أسعار « العقار المرهون » إلى ما أقل من قيمة أصل « الدين » المقرض فإن « المقرض المرتهن » (أي المصرف) هو الذي يتحمل وزر الوضع ولا علاقة لـ « الراهن » بالفضية، وتدعى هذه « القروض » بـ : « القروض المضمونة بالعقار فقط »، بحيث أنه في حال لم يستطع « الراهن » صاحب العقار الوفاء بـ « القرض »، يقوم « المصرف » بحساب مجموع الأقساط التي دفعها المقرض حتى تاريخ الإفلاس، ويضيفها إلى قيمة « الدفعة الأولى » التي دفعت ليستوفي « المصرف » دينه من « ثمن العقار » بعد بيعه، وإذا لم يغطي « ثمن العقار » أصل « القرض » فإن « المقرض » هو الذي يتحمل الفرق بين سعر « العقار » الذي اقترض على أساسه « سعر السوق »، وهذا هو أحد أهم الأسباب الأساس لـ « الأزمة الراهنة » التي عصفت بـ « الاقتصاد الأمريكي »، باعتبار أنه وبكل بساطة وإذا أحس « الراهن » (أي المقرض) أنه غير قادر على مواصلة دفع الأقساط، وأن ما اقتناه أبخس من أن يغطي قيمة ما اقترض، يقوم بالتوقف عن دفع الأقساط وإرسال أو تسليم عقاره المرهون إلى « المصرف الراهن » ويتخلص من كل شيء .

ثانياً . « الرهن » ومعضلة « الفقاعة العقارية » :

في طرح مبسط، يقول الدكتور « خليفة اليوسف »^{xlvi} : أن أسعار « العقار » إذا تركت تعمل بحرية فإنها في الغالب تعكس عوامل حقيقة بارتفاعها وانخفاضها، لأن المنطق السليم يحتم علينا وعندما نشاهد ارتفاعاً مستمراً في أسعارها النظر إلى جانبي « الطلب والعرض »، لمحاولة تفسير تلك الزيادة في الأسعار كـ : ندرة السيولة، السقوف على الإيجارات، زيادة تكاليف البناء، النمو السكاني، زيادة المداحيل وغيرها من الأسباب، ثم اقتراح العلاج المناسب . أما إذا كان الارتفاع في أسعار « العقار » لا يمكن تبريره بتغير ملموس في العوامل الموضوعية التي ذكرنا بعضاً منها سابقاً، فإن هذا الارتفاع يكون في الغالب تغييراً عن سلوك لا عقلاني من قبل بعض أفراد المجتمع، وهذا ما يعرف اقتصادياً عادةً بـ « الفقاعة » . و « الفقاعة » تنتج عادة من شعور المشتريين أو المراهنين في هذه الأسواق بأن الأسعار سوف تظل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري « العقار » بسعر أعلى من السعر الحالي، وبذلك يحقق هذا المراهن ربحاً، وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر « الفقاعة »^{xlvi} .

فالحالة الصحية هي أن تقوم « المؤسسات المالية » بنقل المدخرات من أصحابها وتحويلها من صيغتها السائلة إلى تمويل سياسات التوسع للمشاريع الإنتاجية السلعية في « الاقتصاد الفعلي »، وبذلك تزداد المبيعات وتنمو الأرباح ... الخ، ما سوف يؤدي إلى تحسن « الوضع الاقتصادي » للشركة في « السوق الفعلية » لينعكس ذلك على أسعار أسهمها أو سنداتها في « السوق المالية »، وهذا هو الوضع

العادي والمطلوب . ولكن اليوم ما يحدث في « أسواق المال » شيء آخر، فهناك انفلات و« فقدان الارتباط »^{xlix} بين ذلك، فتلك المدخرات وبدلاً من أن تذهب إلى توسيع تلك القطاعات الإنتاجية الفعلية لتميتها، تختطف من طرف المضاربين في « الأسواق المالية »، ليتم تحويلها إلى « أصول مالية » (أوراق مالية) بغية المتاجرة و« المضاربة » بما عبر الاستفادة من تغير ثمنها، لا « الربح » منها عبر تحصيل عوائدها (وهو ما يدعوه الدكتور « أمير السعد » بـ « التبرج »¹)، فتنمو وتكاثر قيمتها من غير أن يرافق ذلك نمو في « الاقتصاد الفعلي »، أي أنها فقاعة وهمية ما تبرج أن تنفجر .

وفي « الولايات المتحدة » وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وعندما بدأت حالة من « الركود الاقتصادي » تلقي بضالها على « الاقتصاد الأمريكي » الحقيقي، لجأ « المصرف الفيدرالي » إلى اعتماد سياسة نقدية أساسها خفض « أسعار الفائدة الربوية » حتى لامست عتبة الـ 1 %، تشجيعاً للاقتراض، وأملاً في إنعاش « الاقتصاد » لتجاوز حالة ضعف « الطلب الكلي » الأمريكي الفعال المرتقب تعاضلها، والمطرب أن هذه « السياسة النقدية »، وبقدر ما خدرت « الركود »، بقدر أحدثت بفعل التفریط فيها وتعاضلها مع غير قليل من عدة عوامل أخرى، تضخماً حاداً كانت آثاره مباشرة في تجاوز أسعار الكثير من « السلع الاستهلاكية » في الأسواق الأمريكية (خاصة منها العقارات والمساكن تحديداً) لأسعارها الحقيقية الفعلية، وتشكل ما يعرف بـ « الفقاعة الاقتصادية العقارية »، نظرياً عبر العلاقة النقدية المباشرة والطردية بين حجم « الكتلة النقدية » (M) و« المستوى العام للأسعار » (P)، وميدانياً بسبب التدفق الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية تجاه « الاقتصاد الأمريكي »، الذي ساهمت تلك « السياسة النقدية » في تعاضله .

وبدأت « المصارف » الأمريكية موجة إقراض عاتية بـ « الرهن العقاري » ليس على أساس « الأسعار الحقيقية المساكن »، بل على أساس « أسعار السوق » المتضخمة بما لا يقل عن 75 % مقارنة بقيمتها الحقيقية (أنظر الشكل وقارن بين عامي 1997 و2006) . وبحلول العام 2007 وبدأت حالة ثانية من « الركود الاقتصادي » تجثم على « الاقتصاد الأمريكي » بفعل العديد من الأسباب (لسنا بصدد التفصيل فيها)، بدأت أسعار العقارات والمساكن . وكما نعتقد . ليس بالانخفاض بل بالرجوع إلى مستوياتها الحقيقية، وتراجعت مقحمةً المقترضين في حالة من تيه حاد، باعتبار أنهم وإن وصلوا دفع الأقساط سوف يدفعون ثمناً باهضاً لمنازل منخفضة الثمن، ما دفع بهم إلى التوقف عن الدفع، والتخلي عن منازلهم سيما وأنهم لم يدفعوا دفعات أولية قد تمنعهم من ذلك .

3. خاتمة :

برغم معدلات « الاجترار المعرفي » عالية التركيز التي يمكن لمسها من طرف الكثير من المختصين فيما تعلق بمضمون دراستنا هذه، باعتبارها احتوت الكثير من التعريفات البسيطة والمتداولة لغير قليل من المفردات الاقتصادية والمصرفية كـ « الأزمة »، « القرض » و« الرهن » ... الخ وأمجدياتها، إلا أننا نؤكد بأنه وفي ظل قناعاتنا بأن عدم الاستيعاب الجيد « الأزمة العالمية المالية الراهنة » مفهوماً، أسباباً وعلاجاً ... الخ ذلك « السلوك العلمي »، يركز على الكثير من المبررات المنهجية والحجج العلمية والموضوعية . ونتمنى أن كون قد وفقنا في إيصال الحد الأدنى مما كنا ننوي تبليغه حول الأزمة الراهنة وقضاياها عبر مقارنتنا النظرية هذه ■ .

المرجع والهوامش

¹ . وقد صرح بذلك صراحةً « دومينيك ستراوس » مدير « صندوق النقد الدولي » في خطابه أمام « مجلس محافظي الصندوق »، النشرة الإلكترونية للصندوق، www.imf.org, 2008/10/13 .

¹ . هذه الفكرة مستوحاة من كتاب : فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 / 1990 .

¹ . عبد المجيد قدي، الأزمة المالية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 46 / ربيع 2009، ص 11 - 12 .

¹ . نورالدين جوادي، مآزق العولمة وخطاب النهايات، أطروحة ماجستير، جامعة عنابة (الجزائر)، 2007، ص 160 .

¹ . سريج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، مجلة شؤون الوسط، أبريل 1998، ص 23 .

¹ . تعمدنا كتابة مفردة « الرأس مالي » بهذه الصيغة كإشارة إلى أنها مشتقة من « رأس المال » وليس من فكر النظرية « الرأسمالية » / الباحث .

¹ . وهي التي تعرف شيوعاً بـ « المضاربة » : ونحن ممن يتحفظون على هذا الاصطلاح باعتباره يتداخل مع مفهوم « المضاربة » المعروف في المعاملات الإسلامية برغم عدم التطابق المطلق في المعنى . إذا يمكن تعريف « المجازفة » بأنها شراء « الأوراق المالية » لا لحاجة راهنة، ولكن للاستفادة من فوارق الأسعار الناجمة عن تنبؤ في تغير قيمها . أنظر : شعون شعون، بورصة الجزائر، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص 73 .

وينطرح آخر، « المجازفة » هي : عملية شراء « الأصول المالية » لذاتها وللاستفادة (أو التبرج) من ارتفاع سعرها، وليس للربح من عوائدها / الباحث .

- ¹ . الفرق بين « التريح » و « الريح » هو : أن الثاني . أي الريح . ناتج عن أنشطة اقتصادية حقيقية كالصناعة، الزراعة ... الخ، أما الأول . أي التريح . فينجم عن سلوكيات غير اقتصادية مثل : المضاربة بالأوراق المالية في البورصات ليس للاستفادة من فوائدها بل من خلال تقلب (تقلب) أسعارها / الباحث .
- ¹ . لمزيد من التوسع حول ظاهرة « التوريق »، راجع : نورالدين جوادي، **توريق القروض** ، سلسلة « إجابات اقتصادية »، العدد : 10/01-20، www.djouadidz.110mb.com، 2010 .
- ¹ . Patric Artus, *La crise des supprimes, La documentation française, 2008, P 39* .
- ¹ . بهذا القدر من التحليل، ومن خلال تأكيد السمة النمطية لأزمات « الرأسمالية الراهنة » عبر دلائل المشاهدة اليومية أو من خلال الاعتراف الليبرالي نفسه، ألا يعتبر إقدام « الاقتصاديات النامية » على العوص غير المشروط في « العولمة » مجازفة عن قناعة وانتحار ؟ ألا تعتبر العوائد المرجوة من فتح الاقتصاديات بالنمط الراهن أوهاماً لا يوجد ما يبررها ؟ / الباحث .
- ¹ . أنظر : جوادي نورالدين، **قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع في التجارة الدولية، المستقبل العربي**، العدد 356 / أكتوبر 2008، ص 48 .
- ¹ . لا نقصد بهذا الكلام التبشير بـ « الرأسمالية »، بقدر ما نسعى من خلاله أن يفضي إلى إضفاء الكثير من العقلانية على نمط التفكير المناهض أو المساند لها، باعتبارها موضوعة تقتضيها الموضوعية العلمية والحيادية الفكرية والأمانة المعرفية أكثر من أي شيء آخر / الباحث .
- ¹ . هذا الطرح وكما قلنا آنفاً مستوحى من كتاب : فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، مرجع سابق .
- ¹ . نورالدين جوادي، **مآزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سابق، ص 161 .
- ¹ . « الائتمان » هو : افتراض ثقة « المقرض » في أمانة « المقترض » وصدقه ولذلك منحه أجلاً للوفاء بذينه / الباحث .
- ¹ . يمكن أن تصنف « القروض » وفق « مدة الاستحقاق » إلى : طويلة الأجل، قصيرة ومتوسطة الأجل . وعلى أساس المبتغى منها، إلى : قرض استثماري، وآخر استهلاكي ... الخ . وبالنظر إلى « طبيعة الضمانات » المقدمة، إلى قرض عقاري مثلاً . أو من خلال « طبيعة المقرض والمقترض »، إلى : القروض الخاصة والعامة، الحكومية ... الخ / الباحث .
- ¹ . الأرقام وأسباب ضعف الرقابة المصرفية : يوسف خليفة، **الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، المستقبل العربي**، العدد 358 / ديسمبر 2008، ص 19 .
- ¹ . نقلاً عن : إلياس سابا، **الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها، المستقبل العربي**، العدد 360 / 2009، ص 15 .
- ¹ . إلياس سابا، **الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها**، مرجع سابق، ص 15 .
- ¹ . « العين » : وجمعها « أعيان »، أي شيء من غير النقود : منزل سيارة ... الخ / الباحث .
- ¹ . يوسف خليفة اليوسف، **الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية**، مرجع سابق، ص 14 .
- ¹ . Ravi Batra, *The new golden age : the coming revolution against political corruption and economic chaos, New York, 2007, PP 15 – 16* .
- ¹ . حول أطروحة « فقدان الارتباط »، راجع : نورالدين جوادي، **مآزق العولمة وخطاب النهايات**، مرجع سابق، ص 158 .
- ¹ . أنظر : أمير السعد، **الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 84 .